

نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي

المملكة الأردنية الهاشمية

نظام رقم (51) لسنة 1996

نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي للجيولوجيين

صادر بمقتضى ألفقره (هـ) من المادة (55) من
قانون نقابة الجيولوجيين رقم (47) لسنة 1972 .

صدر في الجريدة الرسمية عدد رقم 4159
تاريخ 1996/10/16

نحن عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

وبمقتضى المادة (31) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ
4 / 5 / 2005 م .

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (15) لسنة 2005

نظام معدل لنظام التقاعد والتأمين الاجتماعي للجيولوجيين

المادة 1: يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقاعد والتأمين الاجتماعي للجيولوجيين لسنة 2005) ويقرأ مع النظام رقم (51) لسنة 1996 المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة 2: يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :

النقابة: نقابة الجيولوجيين .
الهيئة العامة: الهيئة العامة للنقابة .

- المجلس :مجلس النقابة .
- النقيب :نقيب الجيولوجيين .
- الصندوق :صندوق التقاعد والتأمين الاجتماعي المؤسس بموجب أحكام هذا النظام .
- اللجنة :لجنة إدارة الصندوق .
- العضو :عضو النقابة .
- اللجنة الطبية :اللجنة الطبية المعتمدة من المجلس .

المادة 3 :يؤسس في النقابة صندوق يسمى (صندوق التقاعد والتأمين الاجتماعي للجيولوجيين) يهدف إلى تخصيص راتب تقاعدي للعضو أو لعائلته وتوفير التأمين الاجتماعي له ولعائلته وفق أحكام هذا النظام .

المادة 4 :يتولى إدارة الصندوق لجنة تشكل برئاسة النقيب وثمانية أعضاء يعينهم المجلس من بين أعضائه وأعضاء الهيئة العامة على أن لا يزيد عدد أعضاء المجلس فيها بمن فيهم النقيب عن أربعة وتنتهي مدة هذه اللجنة بانتهاء ولاية المجلس .

المادة 5 :تتولى اللجنة النظر في الأمور الإدارية والمالية المتعلقة بالصندوق وتقدم توصياتها بشأنها إلى المجلس بما في ذلك ما يلي :

- أ . اقتراح السياسة المالية للصندوق وذلك فيما يتعلق باستثمار أمواله وتنميتها وتحصيلها والمحافظة عليها .
- ب . إعداد مشروع الموازنة السنوية للصندوق للسنة المقبلة والتقارير السنوي عن أعماله وتقديمها إلى المجلس خلال شهر كانون الأول من كل سنة مالية .
- ج . الأمور المتعلقة بالنفقات المترتبة على الصندوق .
- د . تحديد الرواتب المستحقة للأعضاء المحالين على التقاعد .
- هـ . التنسيب بتعيين الموظفين والمستخدمين في الصندوق وتحديد رواتبهم وإنهاء خدماتهم .

المادة 6 :يعين المجلس مديراً للصندوق يتولى إدارة شؤونه الإدارية والمالية .

المادة 7 :تجتمع اللجنة مرة واحدة في الشهر على الأقل بدعوة من رئيسها ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضره خمسة من أعضائها على الأقل بمن فيهم النقيب أو نائبه في حالة غيابه، وتتخذ توصياتها بالإجماع أو بأكثرية أصوات الحاضرين، وفي حالة تساويها يرجح الجانب الذي كان رئيس الجلسة قد صوت معه .

المادة 8 :تتكون واردات الصندوق مما يلي :

- أ . عائدات التقاعد والتأمين الاجتماعي ويحدد مقدارها من قبل الهيئة العامة بتنسيب من المجلس .

ب. الإعانات والهبات والوصايا التي يقرر المجلس قبولها وبموافقة مسبقة من مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني .

ج. عائدات استثمار أموال الصندوق .

د. غرامات التأخير التي تحصل بموجب أحكام هذا النظام .

هـ. أي مبالغ أخرى يوافق المجلس على تخصيصها للصندوق من موازنة النقابة .

المادة 9: تبدأ السنة المالية للصندوق اعتباراً من اليوم الأول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها .

المادة 10: يكون للصندوق ميزانية مستقلة عن ميزانية النقابة ويقدم المجلس مشروع الموازنة السنوية للصندوق للسنة المالية المقبلة إلى الهيئة العامة في اجتماعها السنوي لمناقشته والتصديق عليه، والى أن يتم التصديق على الموازنة الجديدة يستمر الإنفاق من الصندوق باعتمادات شهرية بنسبة 1: 12 لكل شهر من موازنة السنة السابقة .

المادة 11: يعتبر جميع الجيولوجيين المسجلين في النقابة أعضاء في الصندوق حكماً من تاريخ العمل بهذا النظام ويشترط في ذلك ما يلي _:
أ. لا يجوز للعضو الذي تجاوز الخامسة والأربعين من عمره عند تقديم الطلب الاشتراك في الصندوق لغايات التقاعد ولكنه يبقى ملزماً بدفع عائدات التأمين الاجتماعي .

ب. للعضو خلال السنتين الأولى والثانية من تاريخ تخرجه عدم الاشتراك في الصندوق لغايات التقاعد ولكنه يبقى ملزماً بدفع عائدات التأمين الاجتماعي ، ويمنح الحق في إضافة تلك المدة لسنوات خدمته القابلة للتقاعد شريطة أن يطلب ذلك خطياً خلال مدة لا تتجاوز ألسنة الثالثة من تاريخ تخرجه وان يلتزم بتسديد العائدات التقاعدية المستحقة عليه للصندوق من تاريخ انتسابه للنقابة إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية لا تتجاوز السنتين وفقاً لما يقرره المجلس .

ج. أن يقدم تقريراً عن حالته الصحية من اللجنة الطبية التي يعتمدها المجلس .

المادة 12: إذا بلغ العضو الستين من العمر فيحال على التقاعد إلا إذا وافق المجلس على طلبه بتأجيل إحالته والسماح له بالاستمرار في ممارسة المهنة، وفي هذه الحالة تحسب هذه المدة ضمن سنوات ممارسته المهنة لغايات التقاعد شريطة أن لا تتجاوز مجموع مدة ممارسته للمهنة (30) سنة .

المادة 13 :

أ. تعتبر كل من المدد التالية مقبولة للتقاعد على أن يدفع عنها العضو رسوم الاشتراك في النقابة وعائدات التأمين الاجتماعي وللمجلس تأجيل دفعها للمدة التي يراها مناسبة أو تقسيطها :

1. مدة المرض المقعد عن العمل بصورة مؤقتة للعضو على أن يثبت المرض بتقرير من اللجنة الطبية .

2. المدة التي يقضيها العضو في دراسة العلوم الجيولوجية ويحصل في نهايتها على شهادة أعلى من الشهادة الجامعية التي يحملها في تلك العلوم على أن لا تزيد هذه المدة على خمس سنوات .

3. المدة التي يقضيها العضو في خدمة العلم أو الخدمة الاحتياطية .

ب . لا تحتسب مدة توقيف العضو عن ممارسة المهنة لأسباب تأديبية مدة خاضعة للتقاعد .

المادة 14: إذا أُحيل العضو على التقاعد بعد مزاولته المهنة مدة ثلاثين سنة ولم يكن قد بلغ الستين من عمره عند تقاعده فله أن يطلب إعادة تسجيله في سجل الأعضاء الممارسين للمهنة وفي هذه الحالة يوقف صرف راتبه التقاعدي .

المادة 15: يستحق المشترك الراتب التقاعدي وفقا للحالات والأسس التالية :

أ . بناء على طلب المشترك على أن لا تقل مدة اشتراكه في الصندوق عن ثلاثين سنة ويستحق في هذه الحالة راتب التقاعد كاملا والبالغ (210) دنانير .

ب . بلوغ المشترك الستين من عمره واشتراكه في الصندوق مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد عن ثلاثين سنة ويحسب الراتب التقاعدي له في هذه الحالة بضرب الراتب التقاعدي الكامل بعدد أشهر اشتراكه في الصندوق الخاضعة للتقاعد مقسوما على (360) ويعتبر جزء الشهر شهرا كاملا لهذه الغاية .

ج . في حالة الوفاة أو إصابة العضو بعاهة أو مرض مقعد عن ممارسة المهنة استناداً إلى تقرير اللجنة الطبية فيحسب راتبه التقاعدي كما يلي _:

1. إذا توافرت في المشترك الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فيصرف له الراتب التقاعدي الكامل .

2. إذا لم تتوفر في المشترك الشروط المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وكان اشتراكه في الصندوق لا يقل عن ستين شهرا فيحسب راتبه وفقا لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة على أن لا يقل عن نصف الراتب التقاعدي الكامل .

3. إذا قلّ اشتراك العضو في الصندوق عن ستين شهرا فيستحق العضو أو ورثته ولمرة واحدة تعويضا يعادل ثلاثة أضعاف ما دفعه من اشتراكات للصندوق .

المادة 16: يحرم العضو من حقوقه التقاعدية في أي من الحالتين التاليتين _:

أ . إذا فقد العضو جنسيته الأردنية لأي سبب من الأسباب .

ب .إذا شطب اسمه نهائيا من سجلات النقابة وفقا لأحكام قانون النقابة .

المادة 17: يعتبر الأشخاص المذكورون تاليا من أفراد عائلة العضو المتوفى المعالين الذين لهم الحق في الراتب التقاعدي بموجب أحكام هذا النظام .

أ .الزوج أو الزوجة .

ب .الأولاد الذين لم يتجاوز أي منهم الثامنة عشرة من عمره والأولاد الذكور ممن هم على مقاعد الدراسة إلى حين تخرجهم أو بلوغهم الخامسة والعشرين أيهما سبق .

ج .الأولاد المصابون بعاهة جسدية أو عقلية تمنعهم من العمل بناء على قرار من اللجنة الطبية مهما كان عمر أي منهم .

د .البنات العازبات والأرامل والمطلقات اللواتي لا مورد لهن عند وفاة العضو .

هـ .الوالدان المعالان إذا لم يكن لهما مصدر رزق أو معيل آخر .

و .الأخوات غير المتزوجات والأرامل اللواتي لا مورد لهن حين وفاة العضو .

المادة 18: لغايات هذا النظام لا تعتبر المدة التي شطب فيها اسم العضو من سجل الأعضاء الممارسين للمهنة من المدة المحسوبة للتقاعد .

المادة 19 :

أ .مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة إذا توفي عضو النقابة قبل إحالته على التقاعد أو بعد ذلك المعالين المنصوص عليهم من المادة (17) من هذا النظام .

ب .إذا شترك أي من المعالين المنصوص عليهم في المادة (17) من هذا النظام مع الزوج أو الزوجة والأولاد أو مع أي منهم في الراتب التقاعدي المستحق فيشترط أن لا تقل نسبة الزوج أو الزوجة والأولاد عن (50) % من الراتب التقاعدي .

المادة 20: تصرف مساعدة عاجلة مقدارها (1000) ألف دينار للعضو إذا أصيب بعجز كلي قبل إحالته على التقاعد أو لعائلته إذا توفي قبل إحالته على التقاعد ولا يجوز صرفها في هاتين الحالتين مجتمعتين .

المادة 21: إذا توقف العضو عن ممارسة المهنة بسبب المرض أو لظروف خاصة يقتنع بها المجلس وأدى ذلك إلى انقطاع دخله فيدفع له معونة شهرية مقدارها (50) خمسون دينارا وتوقف بقرار من المجلس عند زوال المرض أو تلك الظروف على أن لا تتجاوز مدة صرفها سنة واحدة .

المادة 22: يشترط للاستفادة من التقاعد والتأمين الاجتماعي في أي من الحالات المنصوص عليها في هذا النظام ما يلي _:

أ :-

1. أن يكون العضو مسجلاً في سجل النقابة ومقيماً في المملكة .
2. أن يكون العضو مسدداً لكامل التزاماته المالية للنقابة وللصندوق .
3. أن يقدم العضو أو احد أفراد أسرته إلى المجلس طلباً خطياً خلال مدة لا تزيد عن (30) يوماً من تاريخ نشوء الحالة المستدعية لتقديم المساعدة .
4. أن يرفق بالطلب الأوراق الثبوتية التي يحددها المجلس .

ب .يصدر المجلس قراره بالطلب خلال مدة لا تزيد على (15) يوماً من تاريخ تقديمه إليه .

المادة 23: تسترد المعونة التي يستوفيهها العضو استناداً لتقديم بيانات أو معلومات كاذبة بالإضافة إلى تحميله المسؤولية التأديبية والجزائية .

المادة 24: باستثناء حالي الوفاة والمرض المقعد عن ممارسة المهنة لا يستحق العضو راتب تقاعد قبل مضي عشر سنوات على وضع هذا النظام موضع التنفيذ .

المادة 25:

- أ .تدفع العائدات التقاعدية والتأمينات الاجتماعية عن الشهر السابق في اليوم العاشر من الشهر التالي، وبعد هذا التاريخ يتحمل العضو (10) % إضافة على العائدات التقاعدية والتأمينات الاجتماعية عن ذلك .
- ب -إذا كان العضو موظفاً أو مستخدماً لدى جهات حكومية أو مؤسسات عامة يجوز أن يتم اقتطاع العائدات التقاعدية وعائدات التأمين الاجتماعي إذا رغب بذلك مباشرة من راتبه وتحول إلى الصندوق شهرياً .

المادة 26: تدقق حسابات الصندوق من قبل مدقق حسابات قانوني تعينه الهيئة العامة ويقدم تقريراً سنوياً إليها عن نتائج التدقيق .

المادة 27: للمجلس إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام على أن لا تخالف أحكامه .